

## The Political Conflict Between the Leaders of South Sudan (1965-1983)

Lect. Ali Riad Coeur (Ph.D.)

Ministry of Education - General Directorate of Education in Al-Qadisiyah  
Governorate [aliraid131987@gmail.com](mailto:aliraid131987@gmail.com)

Copyright (c) 2024 (Lect. Ali Riad Coeur (Ph.D.))

DOI: <https://doi.org/10.31973/j3ermp78>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).

### Abstract:

The research examines the personal and tribal differences, and individual ambitions that existed between the leaders of the South inside and outside Sudan. Confusion prevailed among the leadership of the Sanu Party abroad following William Deng's defection and the Sudanese government's acceptance of his peace proposals. Because of these differences in viewpoints, the leaders of the South took up arms. Confronting each other, even though they all met for the goal of secession. These tribal differences and conflicts resulted in the establishment of several political organizations abroad, which resulted in the formation of several governments that were unable to do much for the people of the South. As for the political conflict that broke out between the leaders of South Sudan at home. It came after the conclusion of the Addis Ababa Agreement in 1972, and the assignment of Abel Alier to head the regional government of the south, as there were many southerners who did not welcome that assignment, led by Joseph Lagu and Clement Mboro, as they felt that their rights had been taken away from them and given to those who did not deserve it.

**Keywords:** Sudan, conflict, exile, Southern Front, Sano, Round Table, Deng, Addis Ababa.

## الصراع السياسي بين قادة جنوب السودان ١٩٦٥ - ١٩٨٣

د. علي رياض كوير

التخصص العلمي: التاريخ الحديث والمعاصر.

وزارة التربية - المديرية العامة للتربية في

محافظة القادسية

[aliraid131987@gmail.com](mailto:aliraid131987@gmail.com)

### (مُلخَصُ البَحْث)

سلط البحث الضوء على الخلافات الشخصية والقبلية والطموحات الفردية التي كانت قائمة بين قادة الجنوب في داخل السودان وخارجه، وقد ساد الارتباك أوساط قيادة حزب سانو في الخارج على أثر انشقاق وليم دينق وقبول الحكومة السودانية اقتراحاته للسلام، وبسبب تلك الاختلافات في وجهات النظر رفع قادة الجنوب السلاح في مواجهة بعضهم البعض على الرغم من أنهم التقوا جميعاً على هدف الانفصال، وتمخضت تلك الخلافات والصراعات القبلية عن تأسيس منظمات سياسية عدة في الخارج نتج عنها تشكيل عدة حكومات لم تستطع أن تفعل الكثير لأبناء الجنوب، أما الصراع السياسي الذي نشب بين قادة جنوب السودان في الداخل فقد جاء بعد إبرام اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، وتكليف أبيل أليير برئاسة حكومة الجنوب الإقليمية، إذ كان هناك العديد من الجنوبيين لم يرحبوا بذلك التكليف وعلى رأسهم جوزيف لاقو وكلمنت مבורو، إذ شعروا أن حقهم قد سلب منهم ومنح إلى من لا يستحقه.

**الكلمات المفتاحية:** السودان، الصراع، المنفى، جبهة الجنوب، سانو، المائدة المستديرة، دينق، أديس أبابا.

## المقدمة .

إن موضوع البحث في الصراعات السياسية بين قادة جنوب السودان من المواضيع المهمة في تاريخ السودان المعاصر، إذ كان لتلك الخلافات الأثر السلبي في قادة حزب سانو في المنفى، بعد أن ظهرت إلى العلن الخلافات التي كانت قائمة بين آقري جادين وجوزيف أود وهو، ونتيجة لتلك الخلافات انشق حزب سانو إلى عدة تنظيمات سياسية، وتعددت الأمور بين الحركات السياسية الجنوبية في داخل السودان وخارجه حتى بعد أن وضعت الحرب الأهلية الأولى أوزارها عام ١٩٧٢، عندما تواصل الصراع السياسي بين أبيل أير وجوزيف لاقو على قيادة جنوب السودان حتى عام ١٩٨٣، ولتسليط الضوء على تلك الخلافات السياسية، فقد كرست هذه الدراسة تتبع مراحل تطورها بين قادة جنوب السودان.

تضمن البحث مقدمة ومحورين وخاتمة، تناول المحور الأول الصراع السياسي بين قادة جنوب السودان في المنفى خلال المدة ١٩٦٥ - ١٩٧٢، وما نتج عنها من انشقاقات أضعفت فعالية حزب سانو في تحقيق أهدافه، في حين تطرق المحور الثاني إلى الصراع السياسي بين قادة جنوب السودان في الداخل ١٩٧٢ - ١٩٨٣.

**المحور الأول: الصراع السياسي بين قادة جنوب السودان في المنفى ١٩٦٥ - ١٩٧٢**

انعكست آثار الحرب الأهلية السودانية الأولى على حزب سانو (SANU)، الذي ضم عدداً من السياسيين والمنتقنين الجنوبيين في الخارج برئاسة جوزيف أود وهو، وقد أدان الحزب سياسة العنف وحبذ الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان (منوعات، حزيران ١٩٨٧؛ عبيد، ٢٠٠٩، ص ٢٣)، وقد كان التحدي الحقيقي للحزب هو مقدرته على أن يوحد صفوفه، وتحقيق أهدافه بعيداً عن الانشقاقات والخلافات الشخصية والقبلية والطموحات الفردية، لكنه لم يتمكن من الصمود طويلاً لمواجهة التحدي الحقيقي داخل صفوف الحزب، حيث دبت جذور الخلافات السياسية وأخذت تطفو على السطح مع بداية عامه الثاني في المهجر، بعد أن انفصل عنه أحد قادته المهمين ومن أبناء قبيلة الدينكا وليم دينق، الذي خرج وشكل مجموعة جديدة من القيادات الجنوبية تميزت باختلاف الرؤية السياسية في مواجهة المشكلة، فقد آمنوا بالفيدرالية مع الشمال نظاماً للحكم بدلاً من الانفصال، وأن المفاوضات السياسية هي الطريق إلى الحل السلمي للمشكلة (الشريبي، ٢٠١٠، ص ٢٠٧ - ٢٠٨)، فضلاً عن ذلك أعرب وليم دينق عن استعداده للدخول في مفاوضات مع الحكومة، وانطلاقاً من ذلك عاد إلى السودان في السابع والعشرين من شباط ١٩٦٥ (العربي، ١٢ آب ١٩٨١؛ المهدي، ٢٠١٠، ص ٨٧ - ٨٨).

وفي غضون ذلك عمل وليم دينق كمنافس قوي لجبهة الجنوب التي شكلت من بعض المثقفين من أبناء الجنوب الانفصاليين الذين ظلوا يعملون سراً لا من أجل مقاومة الحكم العسكري بل من أجل انفصال الجنوب برئاسة المحامي غوردون عالية، وأصبحت ثاني حزب في الجنوب بعد الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي (العربي)، ١٢ آب ١٩٨١؛ رياض، ١٩٦٧، ص ١٠٢)، وبسبب الخطوات التي اتخذها وليم دينق ومن دون استشارة أي من قيادات حزب سانو في الخارج، ساد الارتباك في أوساط قيادة حزب سانو، خصوصاً بعد أن قبلت الحكومة السودانية اقتراحات وليم دينق للسلام (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١٠٢)، ولم تؤدي تلك الخلافات والصراعات السياسية إلا إضعافهم وإضعاف الحركة السياسية الحزبية في المهجر، وداخل السودان حدث ذلك بينما كانت المشكلة تتخذ أبعاداً جديدة، وإيمان بعض القيادات الجنوبية بأن الحل العسكري هو السبيل إلى انفصال الجنوب، ومع مرور الوقت ازدادت الخلافات في صفوف حزب سانو وأنصاره في الداخل والخارج، وفي الوقت نفسه ظهرت تنظيمات جديدة كان من بينها حزب الوحدة بقيادة سانتينو دينق، والجبهة الجنوبية الحرة بقيادة بوث ديو، والاتحاد السوداني الأفريقي الذي قاده أحد أقطاب الحزب الشيوعي السوداني جوزيف قرنق (أبو سعدة، ٢٠١١، ص ٥٨ - ٥٩؛ الشربيني، ٢٠١٠، ص ٢٠٨).

وبعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد بالخرطوم في آذار عام ١٩٦٥، وضم كل القوى السياسية السودانية الشمالية والجنوبية للنظر في موضوع العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، وقد جاءت أسباب فشله إلى انقسام الأحزاب الجنوبية على نفسها، وعدم اتفاقها على حل واحد للقضية التي انعقد المؤتمر من أجلها، إلى جانب عن انعدام الثقة بين الشماليين والجنوبيين، علاوة على الضغط الذي مارسته حركة الانيانيا على المفاوضين الجنوبيين، واصرار قادتها على استعمال القوة لغرض تحقيق الانفصال (محمد، ٢٠١٨، ص ١٤٠)، وترتب على ذلك نكسة محزنة ليس للسياسيين السودانيين فحسب بل للبلاد ككل، كما كان له دور سلبي على قادة حزب سانو، في المنفى، فقد ظهرت إلى العلن الخلافات التي كانت قائمة بين أقري جادين، وجوزيف أودوهو، فور عودتهما إلى كمالا، ومن الجدير بالذكر أن وليم دينق وجوزيف أود وهو لم يرضيا بنتائج انتخابات اللجنة التنفيذية لحزب سانو التي جرت في تشرين الثاني عام ١٩٦٤، الأمر الذي أصاب الأخير بصدمة شديدة بعد أن خسر الانتخابات بفارق صوت واحد، ومع ذلك واصل جوزيف أود وهو عمله في اللجنة التنفيذية كمستشار للرئيس وسكرتيراً للشؤون الدستورية (العربي، ٥ آب ١٩٨١؛ محمد، ٢٠١٨، ص ١٠٩؛ Kuyok, 2015, p.350).

وبما أن وليم دينق فضل البقاء في الخرطوم بعد عودته من منفاه في الكونغو، رأى جوزيف أود وهو أن فشل المؤتمر فرصة كبيرة لإجراء انتخابات جديدة داخل التنظيم، من جهة أخرى فضل أقري جادين إبقاء الوضع على حاله تجنباً لانشقاقات أخرى داخل حركة الأنانيا، التي تشكلت من الجنود السابقين للفرقة الاستوائية، ومن الجنوبيين الذين أطلق سراحهم بعد قضائهم مدة العقوبة (المديني، ٢٠١٢، ص ٣٤؛ نوت يوه، ٢٠٠٩، ص ١٧٠)، وبطبيعة الحال تتالت الوساطات السرية منها والمعلنة، والمفاوضات بين الطرفين، إلا أن الأمور ظلت تراوح مكانها (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١٠٨).

وبسبب تلك الاختلافات في وجهات النظر بين قادة الغاية من الأنانيا والصفوة السياسية من الجنوبيين، أدت إلى رفع السلاح في مواجهة بعضهم البعض على الرغم من أنهم التقوا جميعاً على هدف الانفصال، وتمخضت تلك الخلافات والصراعات القبلية عن تشكيل منظمات سياسية عدة في الخارج، إذ انشق جوزيف أودو هو ومؤيدوه عن حزب سانو في حزيران عام ١٩٦٥، وشكلوا تنظيمياً منفصلاً أطلقوا عليه "جبهة تحرير أزانيا"، وثنائهما "جبهة تحرير السودان الأفريقي" تحت قيادة أقري جادين (حبيب، ١٩٩٩، ص ٢٤٦)، وفي البيان الذي أعلنوا فيه تشكيل الجبهة الجديدة، وعد قادة جبهة تحرير أزانيا بتوحيد الجناح العسكري والسياسي للحركة الجنوبية، وتبنوا تحرير الجنوب من حكم الخرطوم هدفاً رئيسياً لحركتهم، وبعد تلك الأحداث مباشرة ترك الأب ساتورنينو لوهور زعيم الحزب الليبرالي والنائب السابق عن دائرة توريت، مقر إقامته في كمبالا وانضم إلى مجموعة جوزيف أود وهو، وذهب إلى جنوب السودان حيث اتخذ من منطقة تولى رئاسة الجبهة (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١٠٨ - ١٠٩؛ Kuyok, 2015, p.409- 414).

ومن أجل تعزيز سلطته على حركة الأنانيا في كل أنحاء جنوب السودان، أرسل جوزيف أود وهو المسؤول عن الدفاع في حركته زبوني منديري إلى غرب الاستوائية وبحر الغزال، أما جوزيف أودوهو فقام بزيارة إلى مسقط رأسه في شرق الاستوائية، وفيها قابل القادة العسكريين المحليين وشرح لهم الأسباب التي أدت إلى انشقاكه عن حزب سانو، إذ كان جوزيف أود وهو مقتنعاً بأن مركز القوة في الحركة الجنوبية يكمن في الجيش، لذلك حاول حشد دعم حركة الأنانيا خلفه، وقد نجحت محاولات جوزيف أود وهو جزئياً لكسب دعم الجناح العسكري في كل من بحر الغزال والاستوائية، لكنه وجد مساندة ضئيلة في أعالي النيل (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١٠٩). وذلك يفسر لنا أن جبهة تحرير أزانيا كانت الحركة الجنوبية الأولى التي حاولت توطيد العلاقات بين القيادة السياسية وحركة الأنانيا الأولى.

إلا أن الخلافات سرعان ما دبت داخل جبهة تحرير أزانيا، مما دفع بجوزيف أودوهو إلى فصل أزيوني مونديري وإيليا لوبي من حركته متهماً إياهما بالتنسيق سراً مع منافسه أكري جادين من جهة، ومن جهة أخرى اشتدت الخلافات بين جوزيف أودوهو والأب ساتورنيو لوهورو في منتصف تموز عام ١٩٦٥، فبعد زيارة جوزيف أودوهو القصيرة لكمبالا سجنته السلطات الأوغندية للمرة الثانية في تموز عام ١٩٦٥، وتزامن اعتقاله مع الزيارة الرسمية لرئيس وزراء حكومة السودان آنذاك محمد أحمد محجوب، إلى العاصمة الأوغندية كمبالا، وبعد إطلاق سراحه وعودته إلى شرق الاستوائية حصلت خلافات بينه وبين القائد الأعلى للجيش جوزيف لاقو، بعد أن أعلن الأخير ولاءه للأب ساتورنيو لوهورو، ووصلت تلك الخلافات إلى طريق مسدود، وأدت إلى زعزعة استقرار جبهة تحرير أزانيا منذ تشكيلها، والذي حاول جوزيف أودوهو معالجته ولكن دون جدوى (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١٠٩ – ١١٠)، لأن الأنيانيا في الغابات لم ينضموا إليها بل كانوا يناصبونها العداوة، والدليل على ذلك اعتقال قائدها جوزيف لاقو لزعيم جبهة تحرير أزانيا جوزيف أودوهو، ويحكم عليه بالإعدام عند عودته من أوغندا للعمل داخل الأراضي السودانية التي كانت تخضع لسيطرة الأنيانيا في الجنوب، كما تم اعتقال وزير دفاع جبهة تحرير أزانيا أزيوني مونديري من قبل الأنيانيا، إلا أن عقوبة الإعدام بحق جوزيف أودوهو لم يتم تنفيذها نظراً لحالته الصحية المتدهورة آنذاك، وبعد الإفراج عنه بمدة وجيزة ذهب إلى شرق الاستوائية (حبيب، ١٩٩٩، ص ٢٤٧). وذلك يفسر لنا مدى الهوة التي كانت تفصل بين قرار الصفوة من السياسيين الجنوبيين، وإمكانية تنفيذه التي تملكها القاعدة الشعبية والتي لا تخضع إلا للأنيانيا في الغابة.

ومن الجدير بالذكر أن الخلافات بين جوزيف أودوهو والأب ساتورنيو أوهورو بدأت بعد أن استجاب الأخير لفكرة جوزيف لاقو على البدء في العمل من داخل جنوب السودان، ومن ثم قيامه بتحويل مساعداته المالية من الجناح السياسي إلى المجال العسكري، وفي وقت لاحق قام بحشد قوة كافية للعمل في الضفة الشرقية وترسيخ نفوذه وسط أهله في منطقة عمليات المجموعة الثالثة شمال مدينة توريت، وبذلك وضع الأب ساتورنيو أوهورو جبهة تحرير أزانيا في حالة من الارتباك والفوضى، بعد أن أصبح جوزيف أودوهو مشلولاً بسبب مشكلة التمويل العسكري لقوات الأنيانيا، وأكدت تلك الخطوة عدم صحة الحجة التي تقول أن قيادته سوف توفر تمويلاً من المصادر الكاثوليكية، في المقابل أصبح الأب ساتورنيو أوهورو هو الشخص القادر على توفير التمويل، وتلك الحقيقية توضح أنه كان الأنسب

والأكثر كفاءة وتأهيلاً لقيادة الحركة، ولكن السبب الرئيسي في تلك الصراعات يعود إلى الصراع حول السلطة (لاقو، ٢٠٠٥، ص ١٨٧).

ومهما يكن من أمر بعد انشقاق جوزيف أودوهو عن حزب سانو قرر أقري جادين تغيير اسم جناحه وأطلق عليه اسم "جبهة تحرير السودان الأفريقية"، كما قرر أن تعمل حركته في إطار قرارات كمبالا التي اتخذها حزب سانو في تشرين الثاني عام ١٩٦٤، أما بعض السياسيين الذين لم يتفقوا مع جوزيف أودوهو أو أقري جادين قرروا تشكيل تنظيم آخر في آب عام ١٩٦٥، أطلقوا عليه اسم "المقاتلين السودانيين الأفارقة من أجل الحرية"، إلا أن هذا التنظيم لم يفلح في خلق قاعدة جماهيرية جديرة بالاعتبار، فضلاً عن ذلك لا يعرف الكثير عن ذلك التنظيم الجديد ولا عن برنامجه شيء أو أعضاؤه ولذلك لم يعمر طويلاً، فقد اختلفى دون أن يعرف أحد السبب، ومع ازدياد الانشقاقات والخلافات بذل الوسطاء وقادة الكنائس، واتحاد طلبة جنوب السودان في المنفى، وأصدقاء الحركة جهوداً عظيمة لحل الخلافات داخل التنظيم، وأسفرت تلك الجهود عن اجتماع عقد في العاصمة الأوغندية كمبالا خلال المدة (٢٥ - ٢٨ آب ١٩٦٥) (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١١٠)، حضره قادة جبهة تحرير أزيانيا (ALF)، وجبهة تحرير السودان الأفريقية (SAIF)، وبعد مفاوضات مضية أصدروا بياناً مشتركاً دعوا فيه للمصالحة فيما بينهم، واتفق أعضاء سانو جناح جوزيف أودوهو وجناح أقري جادين أن تكون المصالحة تحت الاسم الجديد (جبهة تحرير السودان الأفريقي) (الجبوري، ٢٠١٦، ص ١٥٥)، والتخلي عن اسم حركتيهما السابقتين، وجاء التنظيم الجديد برئاسة أقري جادين بصفته رئيساً عاماً، ودومنيك موريل الذي كان سكرتير الوظائف الخاصة في حزب سانو رئيساً وطنياً، وفيليب بيداك عضو اللجنة التنفيذية لحزب سانو نائباً للرئيس، واتفقوا على هدف واحد مشترك وهو الاستقلال التام لجنوب السودان عن الشمال، وعلى استعمال القوة لتحقيق ذلك الهدف المنشود، فضلاً عن ذلك اتفق الطرفان على دعم حركة الأنيانيا قبل وبعد الحصول على الاستقلال (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١١٠ - ١١١).

وقد مثل اجتماع قيادة سانو في آب عام ١٩٦٥، انتصاراً كبيراً لأقري جادين الذي نجح في إقناع الحضور بأن استقرار قيادة الحزب يرتبط ارتباطاً مباشراً بوحدته، ومع ذلك لم تمر مدة طويلة قبل أن ينفصل أقري جادين عن جوزيف أودوهو، وقام كل منهما بإعادة تنظيم حركته القديمة (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١١١)، وجاء الخلاف الجديد بسبب فشل أقري جادين في تأمين المعدات العسكرية لقوة حركة الأنيانيا القتالية، الأمر الذي أطاح به من قيادة جبهة تحرير السودان الأفريقي (Kuyok, 2015, p.231)، وعلى أثر الخلاف الجديد بين الزعيمين، قام كل من جوستو مولو دينق، ولورنس وول وول، وجورج لومورو، بمبادرة



مصالحة بين القائدين، ومن الجدير بالذكر أن الوسطاء الثلاث كانوا ممثلي حزب سانو الأم في أوروبا، وطالب الوسطاء بضرورة استقرار قيادة سانو، وفي ضوء تلك الوساطة تمت المصالحة بين أقري جادين وجوزيف أود وهو في كانون الأول عام ١٩٦٥، ووحد الجبهتين تحت اسم "جبهة تحرير أازانيا"، وجاءت أازانيا الثانية بزعامة جوزيف أودوهو رئيساً و أقري جادين نائباً له (الجبوري، ٢٠١٦، ص ١٥٦)، وتبنت تلك الجبهة دستوراً يهدف إلى تحرير جنوب السودان، وإنشاء دولة لشعب أفريقي حر لكي يتمتع الأفريقي الأسود بالأمن والعدالة والرفاهية بالإضافة إلى حقوق الإنسان والكرامة (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١١١ - ١١٢).

ورغم المصالحة التي تمت بين جوزيف أودوهو أقري جادين، إلا أن علاقتهما ظلت غير ودية، وكان من الصعب على أحدهما الاعتراف بقيادة الآخر، ورغم محاولات كثيفة قام بها محبو السلام لحل الخلافات بين قيادات الحركة الجنوبية، إلا أن كل تلك المبادرات باءت بالفشل، وتدرجياً سادت المشهد القبلية السياسية والجهوية والتنافس المستمر بين القيادات، فعلى سبيل المثال قرر جوزيف أود وهو فصل أقري جادين من جبهة تحرير أازانيا (نوت يوه، ثورة ٢٠١٦، ص ١٢٦)، بتهمة أن الأخير قد أجمع سراً بوليم دينق الذي كان في زيارة إلى العاصمة الكينية نيروبي قادماً من الخرطوم، الأمر الذي اعتبره جوزيف أودوهو تمرداً على قيادته، وأمام ذلك الموقف وجد أقري جادين نفسه مضطراً أن يقوم بحشد بقية أعضاء الحركة خلفه، وأمام ذلك الموقف قام بتأسيس حركة جديدة أطلق عليها "واجهة المنزل"، وبعد أن اشتدت الخلافات قرر مؤيدو أقري جادين في أوائل عام ١٩٦٧، نقل الحركة السياسية الجنوبية من المنفى إلى داخل جنوب السودان وبالتحديد إلى لوميليريا في مديرية الاستوائية، وبعد مرور عام تقريباً تم نقل رئاسة الحركة من لوميليريا إلى أنقوري بالقرب من الحدود السودانية الكونغولية (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١١٢ - ١١٣).

وإزاء عدم التوصل إلى حل لتلك الخلافات دفع بعض الشباب المثقف من السياسيين الجنوبيين إلى محاولة تقريب تلك الهوة بالوصول إلى صيغة تنظيم تجمعهم مع الانيانيا (حبيب، ١٩٩٩، ص ٢٤٧)، فضلاً عن شعور قادة الانيانيا بأن الانشقاقات المستمرة وسط قادة التنظيمات السياسية قد أضعفت الحركة التحررية الجنوبية، وبناء على ذلك التصور قرر قادة الجناح العسكري "الانيانيا" التدخل من أجل المصلحة العامة (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١١٣)، وبالفعل عقد المتمردون الجنوبيون في منطقة أنقودري مؤتمراً عاماً في المدة ما بين (١٥ - ١٨ آب ١٩٦٧)، بحضور السياسيين وقادة تنظيم حركة الانيانيا، بغية تقويم مسار السياسيين، وإصلاح حركة التمرد بشكلها العسكري والسياسي، وقد ساد المؤتمر جو من الوفاق والوئام، وعلا صوت الدعوة لجمع الشمل، وبعد مناقشات طويلة وتدخل



مجلس الكنائس العالمي، بضرورة أن يخرج قادة التمرد من المؤتمر متفقون على إيجاد حكومة تعمل على انفصال الجنوب عن الشمال (الجبوري، ٢٠١٦، ص ١٦٤).

وقد مثل المؤتمر أكبر اجتماع فردي لجميع التجمعات العسكرية والسياسية الرئيسية في جنوب السودان منذ اجتماع ليوبولدفيل في الكونغو عام ١٩٦٠، وفي ذلك اللقاء بذل ضباط الانيانيا جهوداً كبيرة لإقناع السياسيين بوضع حد لخلافاتهم وصراعاتهم الشخصية، والتركيز على هدف تحرير الجنوب، الأمر الذي أتاح الفرصة لحركة الأنيانيا تجديد شبابها وتوفير التوجيه السياسي للمقاتلين من أجل الحرية، وقد جاء المؤتمر في وقت دقيق، بعد أن تم الاستهزاء بحركة الأنيانيا باعتبارها حركة غير فعالة (Kuyok, 2015, p.231)، وتكللت الجهود المختلفة عن اجماع المؤتمرون على نقل رئاسة الحركة من شرق أفريقيا إلى أدغال الجنوب، وحل التنظيمات السياسية كافة ودمجها جميعها في حركة واحدة بجناحيها العسكري والسياسي، والمصادقة على شكل أول علم لجنوب السودان، فضلاً عن إنشاء حكومة واحدة، هي الحكومة الإقليمية السودانية الجنوبية على أن تكون رئاستها في كودي على طريق الرابط بين جوبا وياي، وقد اختير أقري جادين رئيساً للحكومة، ومنح منافسه جوزيف أودوهو منصب وزارة الاتصالات، أما المجلس التنفيذي تتألف من اثني عشر عضواً وهم كل من اقري جادين رئيساً، واكوات أتييم وزيراً للدفاع، وبو البالوبي وزيراً للداخلية وغوردين مورتات وزيراً للخارجية، واتوان داك وزيراً للتعليم، وجبريل كان وزيراً للعدل، وجورج كواناي وزيراً للإعلام، ولورانس وزيراً للموارد الطبيعية والحيوانية، وديفيد كواك وزيراً للشؤون الاجتماعية واللاجئين، وتاديو ميريت وزيراً للمالية والاقتصاد، وقد تم تعيين نواب للوزراء على النحو الآتي كاميليو وول كوات للشؤون الرئاسية، واركاتميل كوانجي نائباً لوزير الدفاع، ودانيال كوت نائباً لوزير المالية، واندرو باك نائباً لوزير الإعلام، ولا أجور نائباً لوزير الصحة، وماركو روم نائباً لوزير الزراعة، وميمون موين نائباً لوزير الموارد الطبيعية والحيوانية، ستيفن لام نائب لوزير الاتصالات، واميدوا اعداد محمد نائباً لوزير الشؤون الاجتماعية واللاجئين. (نوت يوه، ثورة ٢٠١٦، ص ١٢٦؛ الجبوري، ٢٠١٦، ص ١٦٤ – ١٦٥)، كما تم اختيار إيملو تافنق قائداً عاماً لقوات الأنانيا (حبيب، ١٩٩٩، ص ٢٤٧).

يمكن القول أن السياسيين السودانيين الجنوبيين بالمنفى قد استخلصوا العبر في مؤتمر أنقوردي من تاريخ الخلافات التي كانت سائدة في أوساطهم منذ تأسيس حزب سانو في عام ١٩٦٢، كما أظهر المؤتمر أن مستوى الوعي السياسي للجنوبيين في المنفى قد بدأ بالتشكل، وأن إحساسهم بالمسؤولية تجاه شعب الجنوب أصبح هاجس بعضهم.

ومهما يكن من أمر فقد جوزيف أودوهو قيادة حركة الجنوب مرة أخرى لصالح أقري جادين، وفي الواقع أن حكومة جنوب السودان الانتقالية تحت زعامة اقري جادين لم تكن في حقيقتها إلا انقلاباً سياسياً على جوزيف اودوهو واقصاءً له، فالتنظيم الجديد سار على نفس البرامج والخطط المرسومة من قبل جبهة تحرير أزانيا، بل زاد على الموقف بأن أعلن رفضه لأي تفاوض مع حكومة الشمال، وقاطع حتى جبهة الجنوب العاملة في داخل السودان، كما انها استطاعت ان تقنع محاربي الأنانيا بأنها التنظيم المثالي المحقق لوحدة الجنوبيين، وأنها تصلح لكي تكون الذراع السياسي الذي افتقده طويلاً، وعلى إثر ذلك أخذت الأنانيا في التنسيق الإداري والتنظيمي الوثيق مع تلك الحكومة فعدلت اسمها ليصبح "قوات الأنانيا الوطنية المسلحة"، وقبلت أن تصبح رسمياً تابعة لحكومة جنوب السودان الانتقالية، وأن تكون تحت مسؤولية وزير الدفاع (الجبوري، ٢٠١٦، ص ١٦٥ – ١٦٦)، في المقابل عارض حزب سانو جناح وليم دينق حكومة أقري جادين، وقد نظر إليه على أنه لا يعدو أن يكون قائد جماعة من "صغار المغامرين الذين عفا عليهم الزمن كمتقنين" (بشير، ١٩٨٣، ص ٣٥٢).

ومن بين العوامل التي أدت إلى تفويض سلطة أقري جادين، هي تواضعه واتباع أسلوب الرئيس المسترخي في القيادة، أدى إلى تمرد بعض الوزراء، وعصيان بعض القادة الميدانيين، إلى جانب الافتقار إلى الموارد الأساسية (Kuyok, 2015, p. 232)، وإزاء ذلك لم تصمد حكومة جنوب السودان الانتقالية برئاسة أقري جادين طويلاً، إذ عصفت بوحدتها الخلافات القديمة والجديدة، وبنفس القدر لم يكن لها تأثير كبير على مجموعات الأنانيا المنتشرة في كل الجنوب، إذ عمل كل قائد في الحفاظ على مناطق نفوذه وتأثيره المباشر على قوات الأنانيا، وكانت كل مجموعة تعمل في مناطقها القبلية، ولم يظهر أي دور للقادة السياسيين في توفير متطلبات القتال بصورة منتظمة وعبر منظومة موحدة، وكان النجاح الأكبر لتلك الحكومة في العمل الإعلامي (محمد، ٢٠١٨، ص ١٥٧).

وجاء أعظم تهديد واجهته حكومة جنوب السودان الانتقالية برئاسة أقري جادين من القيادات العسكرية والسياسية في منطقتي الزاندي والمورو في غرب الاستوائية، وكان سبب الخلاف بين قيادات تلك المناطق والحكومة الانتقالية إلى رفض قادة الزاندي والمورو تعيين أميديو تاننج قائداً أعلى لحركة الأنانيا، فضلاً عن الاعتقاد الذي كان سائداً في أوساط قادة مناطق غرب الاستوائية الذي مفاده أن سكان شرق الاستوائية و أغلبية مواطني مديرتي بحر الغزال وأعالي النيل لم ينضموا إلى صفوف الحركة بالكم المتوقع، فضلاً عن ذلك أن بعض قادة القبائل الصغيرة في الاستوائية احتجوا على ما سموه هيمنة قبيلة الدينكا على الأمور

داخل الحركة، ومن جهة أخرى لم يكن الاعتقاد بأن بعض القبائل في الجنوب لم ينضموا إلى الحركة صحيحاً، لأنه لم يكن في مستطاع أغلبية قادة مناطق غرب الاستوائية معرفة ما كان يحدث في حركة الأنانيا في مديرتي أعالي النيل وبحر الغزال نظراً لقربها من الحدود الفاصلة بين جنوب السودان وكل من إثيوبيا وأفريقيا الوسطى، وصعوبة التنقل والاتصالات في هاتين المحافظتين (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١١٧).

وبغض النظر عن الاتجاهات والتوجهات السياسية المختلفة التي سعت وراء تلك التوجهات الأيديولوجية والخلافات القبلية، إلا أنها لم تتمكن من حصر أطراف الحركة السياسية الجنوبية في بوتقة فكرية واحدة، لذلك بدأت تظهر آثار الصراعات السياسية والقبلية على الحكومة الإقليمية، وتلقي الطموحات الشخصية بظلالها عليها، مما أدى في النهاية إلى انقسامها، فقد أحس أقري جادين بأنه لا يليق الاحترام والتقدير من قبل القيادات الأخرى في الحكومة الإقليمية، وتصور بأن هناك مؤامرة تحاك ضده لإسقاطه (الجبوري، ٢٠١٦، ص ١٦٩)، وخصوصاً من وزير الخارجية غوردون مورتات، كما اتهم نائبه كاميلو دول، بأنه يعمل لعزله من رئاسة الحكومة، ونتيجة لخطورة الوضع داخل المجلس التنفيذي، وبعد أن فشل أقري جادين في عقد المؤتمر السنوي كما كان مقرراً، غادر إلى نيروبي متخلياً عن الرئاسة (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١١٧ - ١١٨).

وبضغط من بقية أعضاء المجلس التنفيذي وتجنباً لانشقاقات أخرى، دعا كاميلو دوهل كوات بصفته نائب الرئيس إلى مؤتمر وطني في باقلوبيندي بالقرب من الحدود السودانية الكونغولية، وقد حضر المؤتمر الذي أفتتح في التاسع والعشرين من آذار ١٩٦٩، معظم قيادات حكومة جنوب السودان الانتقالية، وفي آخر جلسة قرر المؤتمر تبني مقررات مؤتمر أنجودري، وتغيير اسم حكومة جنوب السودان الانتقالية إلى حكومة النيل الانتقالية برئاسة غوردون مورتات ماين، وكانت سياسة حكومة النيل المؤقتة هي شن حرب التحرير، والنضال من أجل الاستقلال الكامل، والعمل من أجل وحدة الجنوب، غير أنه كان واضحاً من البداية أن حظ حكومة النيل من النجاح ضئيل للغاية، فقد نأى عنها عدد من السياسيين الجنوبيين البارزين في المنفى، ولم تحظى باحترام من قادة الانيانيا (نبلوك، ٢٠١٩، ص ٢٥٥؛ O'ballance, 2000, p.54) ولم يكن للحكومة المعلنة أي تأثير وفعالية لتطوير قدرات قوات حركة التحرير الجنوبية، وینحصر نشاطها في الناحية الإعلامية، وكان أبرز ما قامت به مشاركة رئيسها في المؤتمر الذي تم تنظيمه في مطلع ذلك العام في العاصمة الكوبية هافانا الذي أقيم لمساندة حركات التحرر الأفريقية (محمد، ٢٠١٨، ص ١٥٩).

وفي غضون ذلك قرر بعض مؤيدي أقري جادين كسب الجنرال اميلو تافنق الذي كان القائد الأعلى للجيش في حكومة أقري جادين وإقناعه بالانشقاق عن حكومة النيل الانتقالية التي يشغل فيها المنصب نفسه، وبمساعدة مجموعة صغيرة من ضباط قوات أنيانيا المسلحة وبعض من السياسيين الجنوبيين البارزين، أعلن الجنرال اميلو تافنق تشكيل حكومة أنيدي الثورية في الخامس عشر من أيلول ١٩٦٩، وأمر بحل حكومة النيل المؤقتة، وأعلن معارضته لجميع المنظمات والهيئات الأخرى، كما حاول الحصول على تأييد حركة الانيانيا (O'ballance,, 2000, p.54)، وكان مقر تلك الحكومة في معسكر موروتو ونجكيول، وقد تولى اميلو تافنق القياذتين العسكرية والسياسية، ويذكر أن أنيدي اسم لمركز تجاري في غرب الاستوائية، كما أعلنت الحكومة الجديدة تبنيها كل مقررات مؤتمري أنجودري وبقلوبيندي (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١٢٠).

وتشكل المجلس الثوري لحكومة أنيدي الثورية من بول علي بطالة نائباً للرئيس، والعقيد ديفيد داد، والعقيد بول نيقوري، والمقدم عمانوئيل أبور، وسندان جين، وهايبول سورو، وأقري جادين، وأكوات أتي، واليا لوبي، وكاميليو دهول، وحميدو عوض محمد، وجبريل واني، أما مجلس الوزراء فقد شكل من كل من بول علي بطالة نائباً للرئيس، وأقري جادين وزيراً للخارجية، وأكوات أتي وزيراً الداخلية، واليا لوبي وزيراً للعدل، وبول بيوت وزيراً للتعليم، وكاميليو دهول كوات وزيراً للثروة الحيوانية، وصموئيل أبو جون وزيراً للصحة، وجوزيف أودوهو وزيراً للأعلام، وجوزيف لاقو وزيراً للمواصلات، وفردريك ماقوت وزيراً للدفاع. (محمد، ١٩٩٧، ص ٥٢؛ بشير، ١٩٨٣، ص ٣٥٥ - ٣٥٦).

ومن الجدير بالذكر أن حكومة الانيدي قد اشتملت على جميع المجموعات السياسية فيما عدا مجموعة غوردون مورتات ماين رئيس حكومة النيل المؤقتة السابق والمقربين من مؤيديه، وشرعت حكومة الأنيدي في توحيد السلطات العسكرية والمدنية في المناطق الخاضعة لها، وأسست معسكرات حربية كانت معظمها واقعة بالقرب من الحدود السودان مع أوغندا والكونغو وأثيوبيا، إلا ان عوامل الانقسام ذاتها التي أدت إلى عدم استمرار المنظمات السياسية السابقة والحكومات المؤقتة ما لبثت ان ظهرت، مثل القبلية والتنافس الشخصي والتنازع حول توزيع المساعدات والمعونات الأجنبية، وقد وجه اللوم إلى الجنرال أميلو تافنق الذي كان مولعاً بنقد جميع السياسيين، بأن حكومة دولة الانيدي قد اعترتها مثل تلك النقائص وروي أنه بلغ حداً من الكبر لا يسمح له ان يتجاوب مع التغيرات التي حدثت داخل السودان، وداخل الحركة السياسية الجنوبية (بشير، ١٩٨٣، ص ٣٥٦ - ٣٥٧)، وإزاء ذلك أعلنت مجموعة من القياذات العسكرية والسياسية في منطقة الزاندي بزعامة مايكل طويل،

قيام جمهورية خاصة بهم التي قامت بتشكيل حكومة نهر سو الثورية، ويعود إعلان مايكل طويل قيام جمهورية نهر سو إلى الخلافات الشخصية التي كانت قائمة بينه وبين غوردون مورتات رئيس حكومة النيل الانتقالية، إذ عد مايكل طويل حكومة النيل واجهة لسيطرة قبيلة واحدة، وفي الوقت نفسه ظهرت على السطح حكومة جديدة باسم "حكومة أزانيا السودانية في شرق أفريقيا"، تحت قيادة ازبون مونديري، ولا يعرف الكثير عن تلك الحكومة ولا حتى التاريخ الذي تشكلت فيه، إلا أن بعض السياسيين السودانيين الجنوبيين في نيروبي كان لهم اتصال مباشر مع ازبون مونديري، ومن ضمن هؤلاء الفونسو مليك فارجوكديت الذي كان قيادياً أساسياً في تلك الحكومة (نوت يوه، ٢٠١٦، ص ١٢١؛ بشير، ١٩٨٣، ص ٣٥٤). يمكن القول أنه على الرغم من كل الخلافات القبلية والجهوية التي رافقت النضال العسكري والسياسي في الجنوب، وخاصة في أوساط السياسيين في المنفى، إلا أن كل تلك الحكومات حاولت بشتى الطرائق الحفاظ على التمثيل القبلي لكل المجموعات الجنوبية.

#### المحور الثاني: الصراع السياسي بين قادة جنوب السودان في الداخل ١٩٧٢ – ١٩٨٣

ولتصحيح مسار حركة تحرير جنوب السودان في اتجاه الوحدة العسكرية والسياسية التي ستمكن الجنوبيين من تحقيق أهدافهم، وبعد أن انقسمت حكومة الأندي الثورية على نفسها، جاء الانقلاب العسكري الثاني بعد أن ثار قائد المنطقة الشرقية جوزيف لاقو في الأول من تشرين الأول ١٩٦٩، على رئيس حكومة الأندي ايملو تافينك، وأعلن عن قيام جبهة تحرير جنوب السودان، ونجح في تجميع القوى العسكرية الجنوبية تحت رايته (بشير، ١٩٨٣، ص ٣٥٨؛ عودة، ١٩٩٢، ص ١٤)، وتمكن أيضاً من قيادة الحركة بنشاط وقوة إلى جانب قيادته حزب سانو في المنفى، فضلاً عن ذلك أعلن جوزيف لاقو أن قوات حركة الانيانيا هي السلطة الوحيدة في جنوب السودان، ونتيجة لذلك وسعياً وراء وحدة الحركة قامت أغلب المنظمات السياسية في المنفى بحل نفسها وأعلنوا عن مساندتها لحركة جوزيف لاقو والوقوف وراءها، وبذلك تمكن الأخير من إقصاء جميع السياسيين من قيادة حركة الانيانيا، وتوحيد جميع فصائل حركة الأنانيا الأولى تحت قيادته عام ١٩٦٩، في قوة حرب عصابات موحدة لمحاربة القوات المسلحة السودانية، ومن أجل إنقاذ نضال الجنوبيين، وعدم تركهم تحت نفوذ القيادات المتذبذبة التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية، ومن ثم تدير ظهرها للمواطنين عند أول فرصة سانحة، وإزاء ذلك تحولت الانيانيا إلى حركة مترامية الأطراف وعميقة الجذور، وأصبح من الخطأ تجاهلها (بوب، ٢٠١٠، ص ٢٧٤).

ومن الجدير بالذكر كان المتمردون الجنوبيون لأعوام عدة يميلون إلى العيش في الأدغال في مجموعات مستقلة نسبياً غير راغبين في قبول هيكل قيادة شامل، إلا أن الوضع تغير بين عامي (١٩٦٩-١٩٧١)، عندما أصبح تمرد حرب العصابات فعالاً بشكل متزايد، بعد أن اتحدت الفصائل الجنوبية المتناحرة فيما بينها تحت اسم حركة تحرير جنوب السودان بقيادة جوزيف لاقو، كجناح سياسي لحركة الأنيانيا. (سايمون، ٢٠٢٢، ص ٧٧؛ محمد، ٢٠١٨، ص ١٨٨؛ CIA, 1982, p.1)، وجاء نجاح استيلاء الجنرال جوزيف لاقو على حركة الأنيانيا نتيجة لمجموعة من العوامل، في مقدمتها الانقسام الذي عانت منه الحركة منذ الأعوام الأولى من تأسيسها، فضلاً عن قربها من الأب ساتورنينو لوهور والأعضاء الآخرين في قيادة الحركة، كونه أحد الضباط العسكريين المدربين القلائل في الأدغال، وكونه استوائياً لكنه ثقافياً كان نيلياً جعله رمزاً للوحدة بين مقاتلي الأنيانيا ((Kuyok, 2015, p.342)، كما أن جوزيف لاقو لم يعلن أي حكومة في المنفى أو حكومة انتقالية كما فعل سابقوه، بل اكتفى بنفسه وزملائه من أمثال فريدريك ماقوت وصمويل أبو جون، بوصفهم قادة عسكريين فعليين، وأشار جوزيف لاقو في ذلك الصدد أن الوقت لم يحن بعد، ولم يكن قد وضع بعد كل السياسيين الجنوبيين المتحمسين تحت نفوذه، إذ كان يخشى أن يتحدوا ضده إذا تم تطوير مثل تلك الهيئة السيادية، والتي من شأنها أن توفر ببساطة ساحة للاقتتال السياسي الداخلي، لذلك واصل جوزيف لاقو مقاومة الضغط من السياسيين الجنوبيين في الجنوب والشمال وفي الخارج لتشكيل حكومة في المنفى (O'ballance,, 2000, p.82)، إلا أن جوزيف لاقو اهتم بأمرين على الصعيد السياسي، تمثل الأول في محاولة إزالة الخلافات ذات الطابع العرقي لاسيما بين الاستوائيين وقبيلة الدينكا أكبر قبائل جنوب السودان، وثاني أكبر المجموعات العرقية في أفريقيا بعد قبيلة الماساي في كينيا، وذلك لعلمه أن معظم مشكلات العمل السياسي الجنوبي وأسباب فشله كان صنيعها التنافر العرقي، أما الأمر الثاني فقد تعلق بتنشيط العلاقات الخارجية للحركة، إذ أدرك جوزيف لاقو أهميتها لضمان استمرار إمداد الحركة بالسلح (أنور، ٢٠١٣، ص ١؛ الجبوري، ٢٠١٦، ص ٢٠١). يبدو أن أفكار جوزيف لاقو ذهبت إلى أبعد من استقلال جنوب السودان، لأن مثل تلك المنصة ستكون صغيرة جداً بالنسبة لطموحاته.

واستمراراً لتلك السياسة تمكن جوزيف لاقو من إقناع الحركات السياسية بوجود توحيد اتجاهاتها بشكل أصبح فيه الجنوب السوداني يتحدث بصوت واحد، مما الطرفين (CIA, 1982, p.2.)، توقيع سهل مهمة الوسطاء الذين كانوا يسعون بصورة جادة للتقريب بين مواقف الحكومة ومواقف الجنوبيين (العربي، ١٩٨١)، وعلى أثر ذلك نجح جوزيف لاقو في



إبرام اتفاقية أديس أبابا مع الحكومة السودانية في السابع والعشرين من شباط ١٩٧٢، وتحت إشراف الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسي، وقد تضمن الاتفاق وقف إطلاق النار بين خمسة بروتوكولات بالترتيبات الإدارية الانتقالية، والعفو العام، والتعويضات، والإغاثة، وإعادة التأهيل والتوطين وعودة اللاجئين، فضلاً عن التشكيل المؤقت لوحدة القوات المسلحة في الجنوب (Arou, 1988, p.12)، إذ نصت الاتفاقية على استيعاب ستة الآلاف من مقاتلي الأنانيا مع عدد مماثل من الشماليين لتشكيل وحدة جنوبية من الجيش السوداني (العراقية، ١٩٨٣، ص ١٤؛ CIA, 1972, p.16)، بموجب تلك الاتفاقية تشكلت مديريات اكاوتوريا "الاستوائية"، وبحر الغزال، وأعالي النيل، وحدة للحكم الذاتي للإقليم الجنوبي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية، وأن يكون لتلك المقاطعات مجلس تنفيذي أعلى يعينه رئيس الدولة، على أن تظل أمور الخارجية والدفاع والمالية بيد الحكومة المركزية (العربي، ٢٩ تموز ١٩٨١؛ العربي، ٨ أيلول ١٩٨١)، ومن الجدير بالذكر إن انضمام الأقاليم الجنوبية للسودان يرجع إلى عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) ذلك من الناحية الرسمية، ولكن امتداد النفوذ العربي يرجع إلى ما قبل ذلك بقرون عديدة، إذ اختلطت فيه دماء الجنوبيين والشماليين من عهد الفونج أو قبله، وكان تشابك المصالح المعاشية واضحاً. (متنوعات، ١٩٦٤، ص ١).

ومهما يكن من أمر كان الجنرال جوزيف لاقو حذراً وغير راضٍ من تكليف أبيل أليير برئاسة المجلس التنفيذي العالي الانتقالي في الجنوب رغم الاتفاق مع الحكومة السودانية، والواقع أن جوزيف لاقو لم يكن وحده في موقفه من ذلك التكليف، إذ كان هناك العديد من الجنوبيين لم يرحبوا بذلك التكليف، فضلاً عن ذلك أن خطاب التعيين لم يجد قبولاً شعبياً واسعاً، وكذلك وسط دوائر السياسيين الجنوبيين، بل أحدث بلبلة في أوساطهم وأدى إلى انقسام وسط جبهة الجنوب، وبرز ذلك في معارضة كلمنت مبورو وزير المناجم والصناعة في حكومة محمد أحمد محجوب، إذ شعر أن حقه قد سلب منه ومنح إلى من لا يستحقه، وسانده في موقفه ذلك بعض السياسيين الجنوبيين، وضمن ذلك الإطار أشار جوزيف لاقو أن معظم الجنوبيين كانوا يشعرون بالاختلال، لعدم تولي رئيس حركة أنانيا لذلك الموقع، وكان من الواجب مشاركته في اختيار الشخص المناسب على الأقل، وإجراء التعيين دون تلك المشاركة أو حتى الاستشارة من قبل رئيس الجمهورية وهو قائد شمالي كان مثار جدل واهتمام، وكانت إشارة مبكرة لتدخلات شمالية لاحقة في شؤون الحكم الذاتي المفترض لجنوب السودان، وبدايات عملية لتمزيق اتفاقية أديس أبابا للسلام (لاقو، ٢٠٠٥، ص ٣٣١؛ Kuyok, 2015, p.141-149).



ومع ذلك أستمر أبيل أليير وفريقه الوزاري لمدة ستة أعوام في السلطة كانت كافية ليشعر الجنوبيين بضرورة التغيير، ثم أن النظام السياسي في الجنوب كان ديمقراطياً حسب نصوص قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٢، وهو كنظام كان يقلق النظام الحاكم في الخرطوم خوفاً من عدوى انتقاله إلى الشمال أيضاً، وعلى ذلك الأساس كان هناك تقدير عام في الجنوب من احتمال تدخل الرئيس السوداني جعفر نميري، لصالح أبيل أليير في انتخابات عام ١٩٧٨، وقد بلغ جعفر نميري برغبة الجنوبيين في ترشيح شخص مناسب في مواجهة مرشحه المفضل أبيل أليير، وعندما علم أن المرشح هو جوزيف لاقو تساؤل قائلاً: "جوزيف لاقو يريد معارضة أبيل أليير"، وفي ضوء ذلك دخل أبيل أليير في معركة جديدة سلاحها بطاقات الانتخاب وليس الرصاص، وتبادل الاتهامات مع جناح جوزيف لاقو حول العلاقة بالشمال، وعدم تنفيذ اتفاقية أديس أبابا للسلام والحكم الذاتي الإقليمي والعمالة للخارج، وفي وسط تلك الأحداث تدخل جعفر نميري وسحب ترشيح أبيل أليير لرئاسة المجلس التنفيذي العالي في الجنوب خوفاً من فقدان أبيل أليير منصب نائب الجمهورية (العربي، ١ أيلول ١٩٨١؛ لاقو، ٢٠٠٥، ص ٤١٥ - ٤٢٠).

وأمام ذلك الموقف شعر جوزيف لاقو أن العدالة قد تحققت في نهاية المطاف، ومن الجدير بالذكر أن الطريقة التي عين بها الرئيس السوداني جعفر نميري رئيس المجلس التنفيذي العالي أبيل أليير لم تعجب الجنرال جوزيف لاقو، الأمر عدّه تدخلاً صارخاً في شؤون المنطقة الجنوبية التي كان من المفترض أنها تتمتع بالحكم الذاتي، لا سيما وأن انتخاب رئيس حكومة الجنوب كان محور قانون الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان، وعدّ جوزيف لاقو أنه تم التغاضي عنه بشكل غير لائق في المنصب، الأمر الذي جعل منه أحد القادة القلائل لحركات التحرر في أفريقيا الذين لم يحكموا في ترتيبات ما بعد الصراع على الأقل، وأعتقد عند توقيع اتفاق أديس أبابا أن جعفر نميري سوف يسأله عن رغبته في رئاسة المجلس التنفيذي العالي في الجنوب، وبعد مرور عشرة أعوام عدّت الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق، أن قيادة المنطقة الجنوبية إحدى الطرائق التي قوضت بها الحكومة المركزية اتفاق أديس أبابا للسلام (عبد الفتاح، ٢٠٠٩، ص ٦ - ٧؛ Kyouk, p.346, 2015)، وبعد مرور ستة أشهر على تشكيل حكومة جوزيف لاقو بدأت الصراعات القبلية الخاملة تأخذ طريقها إلى النور، إذ دب الخلاف في أوصال الحكومة الإقليمية للجنوب، تلك الخلافات كانت تُغذى من قبل القوى السياسية الانفصالية، وبدأت تظهر السحب الداكنة في عالم الجنوب، وانشقت المؤسسة الإقليمية على نفسها ما بين مؤيد للرئيس جوزيف لاقو وآخر معارضاً له، ووسط تلك السحب تحركت القوى المعارضة وفق

مخططها لاستكمال تنفيذ ما تبقى منه، وكان أول ما قامت به هو ضم كل معارضي جوزيف لاقو وعلى رأسهم مؤيدو أبيل أليير الذين كانوا يتربصون الشر بحكومة جوزيف لاقو ونيل الثأر منها (أبو سعدة، ٢٠١١، ص ١٣٩).

ومع نهاية عامه الأول في المنصب بدأت حكومة الجنرال جوزيف لاقو في الانهيار، فقد فشل في الوفاء بأي من تعهداته الانتخابية الرئيسية، لأن الحكومة المركزية فشلت في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالميزانية العامة تجاه الجنوب، وإزاء ذلك شعر المواطنون أن انتخابه لم يؤدي إلى تغيير ملموس في جنوب السودان، كما تعرضت حكومته للعديد من المشاكل بما في ذلك مزاعم الفساد التي لا أساس لها، فضلاً عن المشاحنات داخل مجلس الوزراء، وفجأة انزلت حكومته في اتهامات متبادلة، كما تبادل أنصار ومنتقد الجنرال جوزيف لاقو الإهانات في الأماكن العامة. (Kuyok, 2015, p.346-347)

وعلى الرغم من أن حكومة جوزيف لاقو بدأت أعمالها بصورة عادية، فإنها واجهت صعوبات في المجلس التنفيذي العالي، وخلافات بين رئيسها ورئيس الجمعية الإقليمية، مما دفع جوزيف لاقو إلى إجراء تعديل وزاري كبير غير مخطط له في عام ١٩٧٩، إذ أقال نائبه وعدة وزراء رئيسيين آخرين بطريقة غير حكيمة، فضلاً عن ذلك أطاح برئيس البرلمان كلمنت أمبورو ومنعه عند احتجاجه على قرار حجب الثقة عنه من دخول مبنى الجمعية، وكان جوزيف لاقو قد ترأس بنفسه جلسة اختيار الرئيس الجديد ومساعديه، ورداً على ما حدث قاوم الأعضاء المقالين تلك التصرفات لاعتقادهم عن حق أنهم هم الذين جاءوا بجوزيف لاقو إلى السلطة، وأن عليهم أن يسيطروا على تصرفاته ويوجهها (أليير، ١٩٩٢، ص ١٨٦)، لأنه استبدلهم بأقرب مؤيدي أبيل أليير وأكثرهم ثقة، مثل بيتر جاتكوث، ومارتن ماجير قاي، وأمبوروز ريني، وإشعيا كولانج، واعتقد جوزيف لاقو من خلال تلك الإجراءات أنه يمكن كسب ولائهم من خلال المناصب الوزارية، وقد أدى التعديل الوزاري السريع الذي أجره إلى نتائج عكسية أضرت بحكومته، لغياب التفاهم والتعاطف بين الحكومة الجديدة والبرلمان، إذ دخلت الحكومة في حرب أهلية مفتوحة بعد إقالة نائبه صموئيل أرو، ورئيس الجمعية الإقليمية كلمنت أمبورو دون اتباع الإجراءات القانونية الصحيحة، وتبادل جوزيف لاقو الاتهامات مع زملائه السابقين (Kuyok, 2015, p.347).

ولم يتوقف جوزيف لاقو عند ذلك بل مضى معانداً ومتحدياً كل من يقف بوجهه وحتى من حاول إرشاده أو نصحه، فبعد فصل رئيس المؤسسة التشريعية كلمنت أمبورو من منصبه، وكذلك فصل بعض اللجان بطريقة غير لائقة به كرئيس حكومة، وسع ذلك العمل من دائرة الصراع بشكل عام، و ضد جوزيف لاقو بشكل خاص، وأخذت تنعكس على الإقليم

الجنوبي سلباً، ثم أخذت الدائرة تكبر وتتوسع، وأخذ يتموج ذلك الصراع بألوان عديدة منها العسكري والسياسي والقبلي، وإزاء ذلك بدأ موقف جوزيف لاقو يضعف شيئاً فشيئاً وسط أعضاء مجلس الشعب، وعندما أدركت المعارضة ذلك دفعت بكل قوتها لإسقاط حكومته، وألصقت به التهم، ومن بين تلك التهم تهمة الفساد والرشوة والمحسوبية والتسلط وعدم الكفاءة في إدارة الحكومة والإقليم (أبو سعدة، ٢٠١١، ص ١٣٩ - ١٤٠).

وقد استعمل الأعضاء المعزولين من قبل جوزيف لاقو في معارضته بعض الأساليب غير الأخلاقية، وتهموه باختلاس مبلغ قدره مليونين وخمسمائة ألف دولار، زعم أن حكومة أبو ظبي تبرعت بها للإقليم الجنوبي عام ١٩٧٨، وقد أثير ذلك الاتهام في الجمعية الإقليمية، وزعموا أن في حوزتهم وثائق ومستندات تدين جوزيف لاقو وزوجته، ونقض سوء تصرفه المشين، وطالب المعارضون جوزيف لاقو بالاستقالة، أو مواجهة محاكمة برلمانية بكل ما في ذلك من إهانة له (أبو سعدة، ٢٠١١، ص ١٤٠)، وذلك بالطبع مثل صارخ لسوء استعمال حرية التعبير، والرقابة المشروعة على السلطة التنفيذية، وعلى الرغم من أن جوزيف لاقو مواطن ضعيف كثيرة، منها المناورة السياسية، والروح القبلية العدائية، فإنه لم يتسلم من حكومة أبو ظبي أي مبالغ مالية، وهو في حالة استلامها يقدمها لخزينة الإقليم، ولم تثبت أي تهمة على جوزيف لاقو بعد التحقيق معه، ولا على زوجته أيضاً، إلا أن مكانته اهتزت كثيراً أمام الرأي العام السوداني عامة، والجنوبي خاصة، ومن هنا كان الاتهام لا أساس له لكنه يوغر الصدور (ألير، ١٩٩٢، ص ١٨٦).

وتبع ذلك الاتهام أحداث أخرى، منها أن تقدم أربعة وعشرين نائباً بعد عزل كلمنت أمبورو بعريضة موقعة من قبلهم يتهمون فيها الجنرال جوزيف لاقو بارتكاب مخالفات عديدة، منها تجاوزه على سلطات الجمعية الإقليمية واتخاذ تصرفات غير دستورية، وطالبوا رئيس الجمهورية بالتدخل في الأمر، وقد أدت تلك الشكوى إلى حل الجمعية الإقليمية، وجاءت خلافت جوزيف لاقو مع رئيس الجمعية كلمنت أمبورو في وقت كان جعفر نميري يواجه مشكلة مع مجلس الشعب القومي، بسبب اتهامات بالفساد وجهها له بعض الأعضاء إلى صناعة اطارات السيارات، فانتهم جعفر نميري فرصة الشكوى المقدمة ضد جوزيف لاقو في الجنوب، وقام بحل الجمعيتين وأمر بأجراء انتخابات جديدة لهما، وواصل مقدمي العريضة شكواهم في الخرطوم، مطالبين بعزل جوزيف لاقو حتى لا يقوم بتزوير الانتخابات في الجنوب، وأمام ذلك الموقف استجاب الرئيس السوداني لمطلبهم (ألير، ١٩٩٢، ص ١٨٦ - ١٩٠).

وهنا لابد من التساؤل لماذا عزل جعفر نميري اللواء جوزيف لاقو ووقف إلى جانب كاتبتي العريضة؟ لا شك أن عزل جوزيف لاقو يرجع إلى المظاهرات التي سيرها المتقنون الجنوبيون من أهل المدن ضد الحكومة المركزية وشركة شيفرون الأمريكية ذات الإمكانيات المادية الهائلة والكوادر الفنية المؤهلة في آب عام ١٩٧٨، احتجاجاً على القرار القاضي بتصدير نפט بانتيو عبر ميناء بورتسودان إلى الأسواق العالمية، ولم يصدر عن حكومة الجنرال جوزيف لاقو احتجاجاً على تلك المظاهرات، الأمر الذي فسره جعفر نميري بأنه تأييداً لها، لا سيما وقد أثارت تلك الاحتجاجات غضبه بوجه خاص مناداتها بتصدير النفط عبر ميناء مومباسا الكيني، ولعل جعفر نميري رأى آنذاك أن يستبدل جوزيف لاقو برجل يؤازره في خطوته الرامية للسيطرة التامة على نפט بانتيو، ومع ذلك لم يحاول العمل ضد جوزيف لاقو في الانتخابات، وكان يبدو منه الاستعداد لقبول عودته إلى رئاسة الحكومة الإقليمية في جوبا (ألير، ١٩٩٢، ص ١٨٧؛ النحال، ٢٠٠٥، ص ٢٦٢).

ومهما يكن من أمر أدى خلاف جوزيف لاقو مع نائبه ورئيس البرلمان إلى غضب الناخبين الجنوبيين، وفي غضون ذلك أدرك جوزيف لاقو أن منصبه كرئيس للمجلس التنفيذي العالي لا يمكن الدفاع عنه، وعلى أثر ذلك قدم استقالته في أيار عام ١٩٧٩، وبعد إجراء الانتخابات العامة في حزيران عام ١٩٨٠، جاءت نتيجتها لصالح أبييل أليير وجماعته (Kuyok, 2015, p.347)، وفي تلك الأثناء ظل الآخرون يسمعون ويراقبون ما يجري من سيطرة تامة لقبيلة الدينكا، وما كان بإمكانهم تجاهل ما يدور أمامهم، ونتيجة لذلك ظهرت إلى السطح "لجنة مثقفي مديرية الاستوائية"، لتعبر عن رأي أبناء المديرية (لاقو، ٢٠٠٥، ص ٤٤٦).

وقد مثل زوال حكومة الجنرال جوزيف لاقو نكسة في تاريخ جنوب السودان، وأدى الزوال الحاد لمجلس وزرائه إلى تقوية موقف إعادة الانقسام لمؤيديه الأساسيين في الاستوائية، وبعد إزالة حكومة أبييل أليير الثالثة في الجنوب عام ١٩٨١، انضم جوزيف لاقو إلى الرئيس السوداني جعفر نميري في سعيه لتفكيك المنطقة الجنوبية، للتخلص على حد وصفه من هيمنة قبيلة الدينكا على جنوب السودان، وفي محاولة منه لدعم تلك الحجة قدم قوائم للمناصب الحكومية العليا في المنطقة الجنوبية في فئتين للدينكا وغير الدينكا، لدعم روايته لإعادة تقسيم المنطقة إلى ثلاث مناطق من أجل تفكيك هيمنة الدينكا، وكانت الحكومة الإقليمية في تحليته يهيمن عليها الدينكا بشكل ساحق وغير متناسب، وتفتقر إلى أصوات الأقليات الأخرى في الجنوب، ومن ثم ينبغي تقليص قبيلة الدينكا إلى أحجام يمكن التحكم فيها (Kuyok, 2015, p.348-349).

ذلك الصراع القبلي والعسكري والسياسي بين القيادات الجنوبية استمر حتى بعد أحداث تمرد بور الذي قام به جنود الكتيبة (١٠٥) في الجنوب عام ١٩٨٣، احتجاجاً على قرار ترحيلهم إلى الفاشر، وإحلال محلها مجموعة من الجنود الشماليين العرب، وهروب تلك القيادات إلى الأراضي الإثيوبية، بعد أن وقع اختيار القيادة الإثيوبية على العقيد جون قرنق ليكون قائداً للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، بعد إظهار توجهاته الاشتراكية في وحدة الأراضي السودانية، وهو أقصى ما كان يطمح إليه الإثيوبيون، الأمر الذي انتهى بوقوع صدامات حادة بين المتمردين السودانيين، سقط على أثرها العديد من أبناء الجنوب (جاكو، ٢٠٢٠، ص ٣٣؛ آدم، د. ت، ص ٥٧؛ CIA, 1983, p.6.)

### الخاتمة.

يمكن إجمال أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:  
أولاً: إن السبب الرئيسي في الصراعات بين قادة جنوب السودان يعود إلى الصراع حول السلطة، بسبب الاختلافات الشخصية والقبيلية التي أدت إلى عدم التوافق والاستقرار في جنوب السودان، وأدت إلى عدم تشكيل جهة سياسية جنوبية موحدة تتكلم باسم الجنوب، الأمر الذي انعكس بدوره على عدم إيجاد صيغة مشتركة لحل أزمة الحرب الدائرة في الجنوب مع الحكومات السودانية المتعاقبة في الخرطوم.  
ثانياً: ابتعد قادة جنوب السودان عن النقاط الجوهرية التي تتعلق بالنزاع بين الشمال والجنوب، وأن بعضهم لم تكن لديه مصلحة جدية في انتصار حركة الأنانيا، بل أنهم كانوا يعملون للخلافات لخدمة مصالحهم الشخصية، وكانت تلك التطلعات هي التي أدت إلى النزاع حول السلطة.

ثالثاً: ترتب على الصراع السياسي بين قادة الجنوب انقسامات داخلية خلقت حكومات فارغة تدعي أنها تمثل السودانيين الجنوبيين.

رابعاً: كان عدم القدرة وعدم وضوح الازمة السياسية أمراً شائعاً بين قادة جنوب السودان، فقد رفضوا أن يتحققوا من أنه تنقصهم القدرة على وضع الأمور السياسية في إطارها السليم، وتصدوا لتقلد بعض مناصب السلطة، رغم أنهم كانوا غير قادرين على تحمل تبعاتها.

خامساً: أن الميل إلى تعدد الزعامات كان دافعه الصراع من أجل المغانم والمساعدات المالية، وقد عانى جميع السياسيين بالخارج من داء التحيز القبلي، وفشلوا في فهم وحدة عمليات سياسة الحرب الباردة، وإقامة علاقات قوية مع بعض الدول الغربية.

## المصادر:

## أولاً: الوثائق.

١. العراقية، وكالة الأنباء، ٦ نيسان ١٩٨٣، عنوان الملف "السودان الدولة بشكل عام"، تسلسل الملف ١٠٨/٠٠٠.
٢. متنوعات، د. و. ق، ١٠ تشرين الأول ١٩٦٤، عنوان الملف "مشروع لحل أزمة الجنوب عن طريق قبول النظام الفدرالي"، رقم الملف ١٦٦/١٤/١.
٣. متنوعات، د. و. ق. وكالة السودان للأنباء، حزيران ١٩٨٧، عنوان الملف "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، رقم الملف ١٤٢٥/١١٣/١.
٤. العربي، ملف العالم، الدار العربية للوثائق، في ١٢ آب ١٩٨١، س ن - ١١٠٦/٢، وثيقة رقم ١٩٧٣، بيروت.
٥. العربي، ملف العالم، الدار العربية للوثائق، في ٨ أيلول ١٩٨١، س ن - ١١٠٦/٥، وثيقة رقم ١٩٩٦، بيروت.
٦. العربي، العالم العربي، الدار العربية للوثائق، في ١ أيلول ١٩٨١، س ن - ١٩٠١/١، وثيقة رقم ١٩٩٣، بيروت.
٧. العربي، العالم العربي، الدار العربية للوثائق، في ١٢ آب ١٩٨١، س ن - ١١٠٦/٢، وثيقة رقم ١٩٧٣، بيروت.
٨. العربي، العالم العربي، الدار العربية للوثائق، في ١٢ آب ١٩٨١، س ن - ١١٠٦/٢، وثيقة رقم ١٩٧٣، بيروت.
٩. العربي، العالم العربي، الدار العربية للوثائق، في ٢٩ تموز ١٩٨١، س ن - ١١٠٧/٤، وثيقة رقم ١٩٥٩، بيروت.

## ثانياً: الوثائق الانجليزية.

1. CIA, FOIA, 1982, *Sudan s South: Dilemmas for Nimeiri*.
2. CIA, FOIA, 1972, *Peace and Conflict in Sudanic Africa*.
3. CIA, FOIA, 1983, *Sudan s Nimeiri: Surviving in a Tumultuous Period*.

## ثالثاً: المصادر العربية والمعربة.

١. أبو سعدة، أحمد، ٢٠١١، جنوب السودان وآفاق المستقبل، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٢. آدم، إبراهيم محمد، د. ت، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣ - ٢٠٠٠، مركز البحوث والدراسات الافريقية، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، الخرطوم.
٣. أليز، أبيل، ١٩٩٢، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة: بشير محمد سعيد، ط١، شركة ميدلايت المحدودة، لندن.
٤. أنور، محمد، (٢٠١١)، الدينكا امتداد العرق الزنجي الحامي في الدولة السودانية، مجلة أفريقيا قارتنا، العدد السابع، القاهرة.
٥. بشير، محمد عمر، ١٩٨٣، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة: هنري رياض وآخرون، دار المأمون، الخرطوم.
٦. بوب، عبد الماجد، ٢٠١٠، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم.
٧. جاقو، وودا جرمايا او دو، ٢٠٢٠، قرنق الإنسان، ترجمة: يدجوك أفويت، ريفي للطباعة والنشر، جوبا.
٨. حبيب، علي عباس، ١٩٩٩، الفيدرالية والانفصالية في أفريقيا دراسة تحليلية عن أرتيريا - جنوب السودان - بيافرا، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٩. رياض، هنري، ١٩٦٧، موجز السلطة التشريعية في السودان، دار الثقافة، بيروت.
١٠. سايمون، أتي، ٢٠١١، الصفوة الجنوبية من أولاد الإرساليات إلى الارستقراطية العسكرية، دار ريفي للطباعة والنشر، جوبا. (١١) الشربيني، عبد القادر اسماعيل السيد، ٢٠١٠، مشكلة جنوب السودان، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.
١١. عبيد، منى حسين، ٢٠٠٩، الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، بغداد.
١٢. عصام عبد الفتاح، ٢٠٠٩، جون قرنق زعيم صنعة الصدفة واغتالته يد القدر، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٣. عودة، عبد الملك، ١٩٩٢، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة والانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، القاهرة.



١٤. لاقو، جوزيف، ٢٠٠٥، مذكرات الفريق جوزيف لاقو، ترجمة: محمد علي جادين، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم.
١٥. محمد، عمار الشيخ، ١٩٩٧، معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان ١٩٨٧ - ١٩٨٩، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم.
١٦. المدني، توفيق، ٢٠١٢، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
١٧. المهدي، الصادق، ٢٠١٠، ميزان المصير الوطني في السودان، أم درمان.
١٨. نبلوك، تيم، ٢٠١٩، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة: محمد علي جادين، ط٢، دار المصورات للنشر، الخرطوم.
١٩. النحال، محمد سلامة، ٢٠٠٥، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
٢٠. نوت يوه، جون قاي، ٢٠٠٩، العزلة - الوحدة والانفصال، ط١، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم.
٢١. نوت يوه، جون قاي، ٢٠١٦، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ترجمة: محمد علي جادين، ط٢، ريفي للطباعة والنشر، جوبا.
٢٢. نوت يوه، جون قاي، ٢٠١٦، ثورة في جبال الاستوائية وأثرها على السياسة السودانية ١٩٥٥ - ١٩٧٢، ترجمة: محمد علي جادين، ط٣، ريفي للطباعة والنشر، جوبا.
٢٣. وهبان، أحمد، د. ت، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، قسم العلوم السياسية، جامعة الاسكندرية.
- رابعاً: الرسائل والاطاريح.**
١. محمد، اسماعيل حميد، ٢٠١٨، الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٥ - ١٩٧٢، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سامراء.
٢. الجبوري، ندى حسين علي، ٢٠١٦، حزب الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي " سانو" (١٩٥٨-١٩٧٢) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

خامساً: المصادر الانكليزية.

1. Kuyok, Abol Kuyok, 2015, South Sudan The Notable Firsts, Published by Author House, London.
2. Edgar O'ballance, 2000, Sudan Civil War and Terrorism 1956-1999, Published by Macmillan Press ltd, London.
3. Mom K.N. Arou,1988, North-South Relations In The Sudan Since The Addis Ababa Agreement, Institute of African and Asian Studies, University Of Khartoum.